Issn:2437-0967 مجلة اللغة الوظيفية
المجلد8،العدد1
2021

الجهات المنطقيّة واستثمارها في الخطاب الأصولي

The logical modalities and their investment in Usul al-Fiqh discourse

اسم ولقب الباحث: الدكتور بلقاسم حُسَيني

مؤسسة الانتماء: جامعة ابن خلدون تيارت

البريد الإلكتروني: bhoceini@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:2023/06/08	تاريخ القبول:2024/05/25	تاريخ النشر:2024/06/30

الملخص:

متن الملخص: تعامل علماء الأصول مع الجهات المنطقية The logical modalities تعاملا خاصا يستجيب لحاجاتهم المنهجية ولمقتضيات تخصصهم العلمي، وحرصا منهم على تحقيق الأهداف المرجوة من علم أصول الفقه.

وهذه المعطيات هي ذاتها التي حذت بعلماء أصول الفقه إلى ابتداه منطق خاص بهم سمي بعد ذلك (المنطق الأصولي) ووضعوا له جهات منطقية خاصة به اختلفت عن الجهات المنطقية المعروفة عند المناطقة الأرسطيين والفلاسفة اليونان وكذا الجهات المنطقية لعلم النحو وغيره من العلوم.

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الجهود التي بذلها الأصوليون في تتبعهم لدلالة الألفاظ في النصوص الشرعية؛ سعيا لتقفي أثر الحكم الشرعي، ومن بين معالم هذه الجهود تقف الجهات المنطقية شاهدا علي العمق المنهجي والوعي التام بالمسؤولية الحضارية التي حملوها على أعتاقهم.

الكلمات المفتاحية:

المنطق، الجهات المنطقية، العقل، علم أصول الفقه، اللفظ، المعنى، اللسانيات.

Logic, the logical modalities., reason, The Science of Usul al-Fiqh, word, meaning, linguistics.

Summary :
The scholars of Usul al-Fiqh dealt with The logical modalities in a special manner that responds to their methodological needs and the requirements of their scientific specialization, and they are keen to achieve the desired goals of the science of Usul al-Fiqh.
These data are the same that prompted the scholars of the Usul al-Fiqh of jurisprudence to initiate a logic of their own, which was called after that (the Usul al-Fiqh logic), and they established for it logical aspects of its own that differed from the logical aspects known to the Aristotelian logicians and Greek philosophers, as well as the logical aspects of grammar and other sciences.
This article aims to shed light on the efforts made by Usul al-Fiqh in tracking the meaning of words in the legal texts. In an effort to trace the impact of the Sharia ruling, and among the features of these efforts, the logical authorities stand witness to the methodological depth and full awareness of the civilized responsibility that they shouldered.

المحتوى

تعامل علماء الأصول مع الجهات المنطقية The logical modalities تعاملا خاصا يستجيب لحاجاتهم المنهجية ولمقتضيات تخصصهم العلمي، وحرصا منهم على تحقيق الأهداف المرجوة من علم أصول الفقه.

وهذه المعطيات هي ذاتها التي حذت بعلماء أصول الفقه إلى ابتداه منطق خاص بهم سمي بعد ذلك (المنطق الأصولي) ووضعوا له جهات منطقية خاصة به اختلفت عن الجهات المنطقية المعروفة عند المناطقة الأرسطيين والفلاسفة اليونان وكذا الجهات المنطقية لعلم النحو وغيره من العلوم.

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الجهود التي بذلها الأصوليون في تتبعهم لدلالة الألفاظ في النصوص الشرعية؛ سعيا لتقفي أثر الحكم الشرعي، ومن بين معالم هذه الجهود تقف الجهات المنطقية شاهدا علي العمق المنهجي والوعي التام بالمسؤولية الحضارية التي حملوها على أعتاقهم.

فهل كان لعلماء الأصول مساهمة في هذا المجال، وهل سعوا إلى وضع ضوابط تتميز بالدّقة والعلمية في تحديد الجهات المنطقية لمحاصرة الدّليل بغية تحديد أدق للمعنى؟.

1. الجهة المنطقيّة وتحديد الدلالة:

1. 1 حول ترجمة المصطلح:

أحصينا العديد من المصطلحات التي استعملت لترجمة مصطلح (The logical modalities) إلى اللّغة العربيّة منها: الجهات المنطقيّة، الطّرائق، والأساليب، والعمليّات، والآليّات، والكيفيّات،

والإجراءات، والممارسات، والتّرتيبات، والأشكال ... وتبقى القائمة مفتوحة على ألفاظ أخرى تشير إلى تعدّد المصطلحات العربيّة في مقابل هذا المصطلح الأجنبيّ.

1. 2 المفهوم الجهة المنطقية في اللّسانيات :

أما من ناحية المفهوم فهو في اللّسانيات مفهوم منطقي يعبّر عن موقف من محتوى ما على أنّه:

- ضروريّ.
- أو ممكن ومرغوب. وهذا المفهوم هو ذاته الذي نجده في الفلسفة والمنطق، فالجهة عندهم هي "في الأساس ات
- أو صحيح ومسموح به.
- خاذ موقف فيما يتعلق بقيمة الحقيقة لمقترح ما (بالمعنى المنطقي للمصطلح). هذا الافتراض، المقدم بطريقة محتملة بحتة (افتراضية) أو تم التأكيد عليها بالفعل (حالي)، يخضع لحكم المفكر الذي يعلن أنه إما (صحيح) أو (غير صحيح)."* وكذلك الأمر بالنّسبة لكل العلوم باعتبارها تتّخذ جهات تحدّد من خلالها جهة الحكم†.

وبالتّالي فإنّ وظيفة الجهة المنطقيّة هي الحرص على إعادة توجيه المعنى إلى جهة ما مستندة إلى أسباب التّعديل من:

- أفعال
- أو صيغ لفظيّة
- أو ملابسات أحاطت باللّفظ تغيّر معناه.

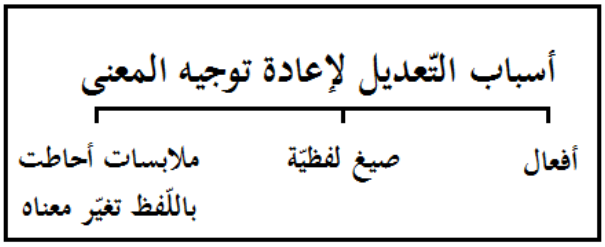

1. 3 الجهة المنطقية في الفكر البشري:

* Jean-Rémi Lapaire, Wilfrid Rotgé, Linguistique et grammaire de l'anglais, Presses universitaires du miraille, 2002, P 370

† ينظر:

Arnold Reymond, Les principes de la logique et la critique contemporaine, Librairie philosophique J. Vrin, 1957, P 26.

ولأن الجهة المنطقيّة لها دور حاسم في تحديد الدّلالة اللّغوية اهتم بها المفكّرون في العلوم على اختلاف مشاربهم، وأصبحت بمثابة الموجّه الذي يقود إلى التّمييز بين الحكم الصّحيح والحكم الخطأ والبناء على المعرفة النّاتجة عن الاسترشاد بتوجيهاتها.

من أقدم من اهتم بالجهات المنطقيّة (The logical modalities) الفلاسفة والمناطقة، باعتبارهم يبحثون عن الآليات التي يستعين بها العقل على التفكير الصّحيح واجتناب الوقوع في الخطأ في الاستنتاج، ابتداء من أرسطو إلى الفلاسفة العرب من أمثال الفارابي وابن رشد، وصولا إلى المنطق الرياضي مع ألفرد تارسكي (A. Tarski 1901–1983م) والسيميائيات مع تشارلز ساندرز بيرس (C. S. Peirce 1839–1914م)، تقول يمنى طريف الخولي عن بعث وإحياء منطق الجهة أي الحكم على القضية من جهة الضرورة أو الإمكان أو الامتناع: "وهذا مبحث عُني به أرسطو والمناطقة العرب – خصوصًا الفارابي وابن رشد – ثم أهمله جورج بول وفريجة. فلم يكن منطق الجهة محطّ اهتمام في مرحلة نشأة المنطق الرياضي. وفي العشرينيات بعثته البحوث السيمانطيقية مجددًا وأعادت إحياءه. وكان هذا أساسًا في إطار نقد منطق برتراند رسل"[‡]. وتبقى الغاية من الجهات المنطقية هي توجيه الفكر لكي يصدر الأحكام الصحيحة مثلما يبينه رينيه ديكارت (René Descartes 1650/1596) في قوله: "يجب أن يكون هدفُ الدّراسات توجيه الفكر توجيهًا يمكّنه من بناء أحكام متينة حقيقيّة في كلّ ما يُعرَض له من مسائل"[§].. كذلك اهتم بها اللسانيون الذين فرّقوا بين الجهات المنطقيّة في المستوى التّركيبي والجهات المنطقيّة في المستوى الدّلالي[**]، ابتداء من دو سوسير[††] F. De Saussure مرورا بالمدارس والنّظريات اللّسانية علي اختلاف مناهجها ومشاربها وتعدّد نظرياتها ومدارسها.

1. 4 الجهة المنطقية في الفكر العربي:

في التراث العربي تميّز الفلاسفة والمناطقة العرب بالاهتمام البالغ بمنطق أرسطو إذ ترجموه إلى اللّغة العربية، وحافظوا عليه باعتباره تراثا إنسانيا ووظّفوه في العديد من علومهم، ومنهم انتقل إلى

‡ يمنى طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 264، سنة 2000، ص 260.

§ Descartes, *Règles pour la direction de l'esprit*, trad. et notes J. Sirven, Librairie philosophique J. Vrin, Pris, 1996, p 01.

** ينظر:
Maria Helena Araújo Carreira : Modalisation linguistique en situation d'interlocution: proxémique verbale, Peeters Publishers, 1997. P 197.

†† Voir Pierre-Yves Testenoire : Ce que les théories du discours doivent à Saussure, paragraphe 6, https://doi.org/10.4000/semen.10498.

الحضارات الأخرى. واهتم بالموضوع إلى جانب الفلاسفة النّحاة، وكذلك اهتم علماء الأصول بالجهة المنطقية باعتبارهم يبحثون عن دلالات النصوص الشّرعية للدّلالة على الحكم. غير أنّ كلّ طائفة من هؤلاء كانت لها غايات مخصوصة أدّت بهم إلى اتّخاذ جهات مخصوصة تخدم علمهم.

2. علاقة اللفظ بالمعنى عند الأصوليين:

2. 1 موضوع علم أصول الفقه من منظور الإبستمولوجيا:

من الأسئلة التي تطرحها الإبستمولوجيا The epistemology وهي بصدد المراحل الأولى من التّعرف على العلم، أيّ علم؛ هو السّؤال عن موضوع العلم، ما هو؟ وما مدى استجابته لمعايير العلم التي حدّدتها الإبستمولوجيا حتى يصبح قابلا لأن يكون دراسة لها؟، وهل موضوع هذا العلم يخضع للمعايير المادّيّة التي تجعل منه قابلا للاختبار وللقياس حتى يتّسنى استخراج قوانينه الدّاخلية؟. وهذه عمليّة تتمّ من خلال مساءلة العلم نفسِه وكذا مساءلة من يتصدّى للتّنظير له.

غير أن الإبستيمولوجيا (وهي من العلوم الغربية المستحدثة) أسّست فلسفتها على أسس ماديّة/علمانيّة‡‡، وهو ما يتعارض، في جوانب عديدة، مع الفكر الرّوحي أو الدّيني بل ويقصيه، وهذا يتضمن من منظورها أن الوحي وما بني عليه من معرفة وعلم مُقصى من دائرة العلميّة.

2. 2 موضوع العلم من منظور علم أصول الفقه:

يتعارض منظور الإبستمولوجيا لمفهوم العلم في جوانب من المعرفة مع المفهوم الإسلاميّ الذي يتبناه علم أصول الفقه في تحديد مسألة العلميّة، والذي يجعل من الوحي بشقيه، القرآن الكريم وما ثبت من السنة الشريفة مصدرا مسلما به للعلم وأساسا له.. يقول ابن تيمية "فما كان في القرآن وجب اعتقاده وكذلك ما ثبت في الأحاديث الصّحيحة مثل صحيح البخاري ومسلم"§§. وهذا موضوع واسع وكثر فيه الجدل وتعددت فيه الآراء ولا يتسع له هذا المقام.

---

‡‡ المادية والعلمانية اتجاه فكري ليس من الضرورة أن يكون ضد الدين أو ضد الإسلام، ذلك أن هذا التوجه في التفكير نجد له أثرا بارزا في كثير من المواقف الفقهية عند العديد من علماء المسلمين المشاهير، أمثال ابن حزم وابن تيمية وابن قيم الجوزيه وكذلك عند المنظرين الأوائل للعلوم الإسلامية، غير أنه ههنا منسجم تمام الإسلام مع قواعد الإسلام وتوجهاته.

§§ ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، سنة 1425 – 2004: ص 3 / 161.

3. **دراسة المعنى بين الأصوليين والنحاة:**

3. 1 دراسة المعنى عند الأصوليين:

حرص علماء أصول الفقه على أن ينظروا إلى علاقة اللّفظ بالمعنى نظرة واسعة وشاملة ودقيقة، تعين العالم الأصوليّ على الوصول إلى الأحكام الشّرعية المقصودة من الشّارع عبر طرق واضحة ودقيقة من خلال عمليّات تفسير الخطاب أوّلا، واستقراء الدّلالات المتعدّدة التي يحملها هذا الخطاب ثانيا، وربط هذه الدّلالات بالقرائن والعلامات التي تعين على حمل الخطاب على إحدى الدّلالات أو بعضها دون الأخرى.. ثالثا.

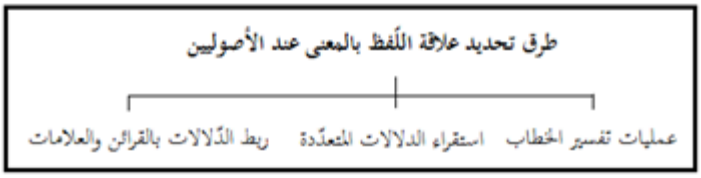

وهذه عمليّة خصبة وواسعة لم تسعها إلا كتب علم الأصول بما حوته من دراسات تصبّ في هذا الاتجاه. وهي السّبب الأوّل الذي دفع علماء الأصول إلى بذل قصارى الجهد في الدِّراسات اللّغوية، وهي الحافز الرّئيس الذي حدا بهم لأن يعكفوا على دراسات نابعة من عندهم في التّعامل مع النّصوص الشّرعية. وهذا لا ينفي استفادتهم من علماء اللّغة وعلماء البيان والاستناد إليهم في العديد من الدّراسات اللّغوية والدّلالية.

وفي حين يعجز اللّغويون والنّحاة عن الوصول إلى اللّحمة التي تربط اللّفظ بالمعنى، ويستسلمون للنظرية التي تفصل بينهما، وتقرّ باستقلال أحدهما عن الآخر؛ يعمل علماء الأصول على خلاف هذا الاتجاه، ويرسّخون المطابقة بين الدّال والمدلول وبين الدّلالة والاستدلال، بين طرق دلالة الألفاظ على المعاني وطرق تصرّف العقل فيها، ويكرّسون الرّبط بين قوانين تفسير الخطاب وتقنيات تحليل الخطاب

الديني، وهذا ما يتجلى واضحا في سبل استثمار النص من خلال الاجتهاد*** أو الوصول إلى الغائب من الأحكام الشّرعية من خلال الاستناد إلى الشّاهد منها.

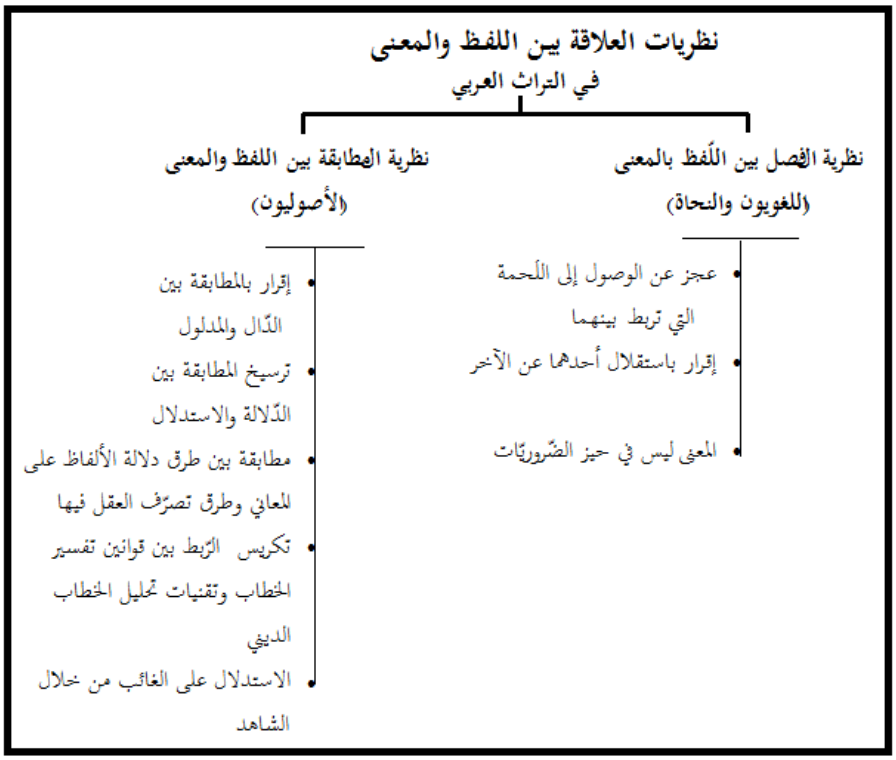

3. 2 صلة علم أصول الفقه بالعلوم اللغوية:

الحقيقة التي لا ينكرها متبصّر هي أنّ علم الأصول قائم على هذه المباحث اللغوية، وأنه من دونها لا تقوم له قائمة، و(ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)††† سواء لزم من وجوده العدم أو الوجود، ولأن الوسائل لها أحكام المقاصد كما يقول علماء الأصول، إذ إن من الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الأصولي أو المجتهد في مجال استنباط الأحكام والتشريع للعقل والإنسان المسلم هي – باتفاق الأصوليين‡‡‡– أن يكون على دراية عميقة بخصوصيات اللغة العربية، وإدراك واع للمنظومة التي تتحكم

*** ينظر، الجابري محمد عابد، اللفظ والمعنى في البيان العربي، مجلة فصول، عدد1، 1985، ص 23.

††† (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) قاعدة أصولية معروفة وتسمى (مقدمة الواجب)، وقد اعترض عليها بعض من المتقدمين المعتزلة، منهم إمام الحرمين الإمام الجويني حيث يقول "الأمر بالصلاة على اقتضاء الإيجاب أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، الجويني: "يتضمن الأمر بالطهارة لا محالة وقد أنكر ذلك شرذمة من المعتزلة التلخيص في أصول الفقه، تح محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب اللبنانية، بيروت، لبنان، 2017، ص 77.

‡‡‡ تطرقت أغلب الكتب التي تناولت موضوع الاجتهاد إلى مسألة شروط المجتهد، ومن الكتب الأصولية التي تناولت هذا الموضوع، كتاب الشافعي (الرسالة). ينظر الفصل الأول منه.

في علاقات المكوّنات اللّغوية وحركيّتها وطرق دلالتها، أي الوعيُ بالمنطق السّائد فيها، في إطار عام من الفهم التفصيليّ للبنية اللّغوية كما وضعها أصحاب اللّسان.

وإن ثاني ما ينبغي معرفته هو أنّ علوم اللّغة والنّحو، حتى وإن كانت نابعة في الأصل من حقول الدّراسات التي حامت حول القرآن والسّنة، إلا أنها أصبحت لا تُبارح الدّراسات الممَحَّضَة لمجالات اللغة، أي لدراسة اللغة ذاتها أو لغاية تحسين الاستعمال اللغوي وتصويبه لمن دخلوا في الدائرة الاستعمالية للسان العربي.

في حين أسّس علماء الأصول دراساتهم اللّغوية لغاية واحدة، هي استثمار النّصوص للوصول إلى الأحكام الشّرعية. ولهذا كان لدرسهم اللّغوي بعدٌ استعمالي أو تداوليّ. يقول السبكي تقي الدين،§§§ المتوفى (756هـ): "فإن الأصوليين دققوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة واللغويون، فإن كلام العرب متسع جدا والنظر فيه متشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصول واستقراء زائد على الاستقراء اللغوي."****

4. منظومة المعارف في علم الأصول:

يصعب إخضاع الدراسات التي أنجزها اللّغويون والنّحاة لنظام تؤدّي فيه كل دراسة إلى الأخرى في تسلسل منطقيّ واضح، وبحيث تفضي المعرفة بالشيء إلى معارف أخرى تنتج عنها بالضّرورة. وعلى خلاف ذلك فإنّ عالم الأصول لا نكاد نجده يحيد عن مجال مرسوم ومحدد حتى حين يتعمد الخروج، ممّا نتجوز أن نسمّيه محض الدّراسات الشّرعية، كأن يتجه إلى دراسة المنطق أو دراسة اللغة ونحوهما، وبذلك تصبح الدراسات اللغوية عند الأصوليين دستورا ينبغي التّقيُّدُ به، ومنهاجا فكريّا مرسوما يتوجب الخضوع له إن أريد للأحكام أن تتسم بالشرعية الدينية وبالصفة المنطقية.

ويعتبر هذا دليلا واضحا على الدّور الذي قام به الأصوليون في مجال إدراك المنطق اللغوي عند العرب والتنظير له والتعامل معه في مجال وضع القواعد العامة لاستنباط الأحكام من النصوص الشرعية، مما جعل دراساتهم اللغوية على درجة عالية من التميّز والتفرّد. هذا التميّز في الدّرس اللّغوي يقتضي أن العالم الأصولي هو عالم باللغة بالضرورة، في حدود ما يقتضيه علم الأصول، وفي إطار نظام لغويّ خاصّ بحقل علوم الفقه.

---

§§§ تقي الدين السبكي (683 هـ — 756 هـ) فقيه شافعي ومحدث ومفسر ونحوي ولغوي، يلقب "بشيخ الإسلام وقاضي القضاة". ورد في (شذرات الذهب) أنه صنف نحو مائة وخمسين كتابا.

**** السبكي، الإمام علي بن عبد الكافي: الإبهاج في شرح المنهاج، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط 1، 1401 / 1982م، ج 1، ص 7 – 8.

وبسبب هذه الخصوصية فالأصولي غير مطالب بمعرفة الأنظمة اللغويّة الأخرى. بينما عالم اللغة، كما هو في الاصطلاح التقليدي ليس بالضرورة عالما أصوليّا، لأنه – في عرف القدماء – غير مُطالب بمعرفة النظام الذي تخضع له الدلالة عند الأصوليين، إضافة إلى أن منطق اللغة لدى اللغويين يختلف – سواء من حيث التفاصيل أو من حيث الجهات المنطقية – مع منطق الأصوليين والفقهاء.

4. 1 الجهات المنطقية عند الأصوليين:

حدّد الأصوليون لأنفسهم غاية يصبون إليها بعد الدّرس اللغويّ، هي التّوجّه إلى إحدى الجهات المنطقية (The logical modalities) الخمس المتعلقة بالحكم الشرعي، التي اتخذوها لأنفسهم دون الجهات الأخرى في العلوم اللغوية وهي: الواجب، والمندوب، والمباح، والمكروه، والحرام[††††]. ويعتبر تميّز علم الأصول بجهاته المنطقية في حدّ ذاته معيارا من معايير خصوصيّة موضوع العلم. ولعل الخوض في الجهات المنطقية للعلوم التي تتقاطع معرفيا مع علم الأصول يبيّن الخصوصية المعرفية لعلم أصول الفقه والجهات التي تميّز موضوعه عنها وتفرّده.

4. 2 الجهات المنطقية الأرسطية:

الجهات المنطقية عند أرسطو لا تعدو أن تكون اثنتين هما: الضرورة والإمكان[‡‡‡‡]. باعتبار أن القضايا إما قضايا تقريرية غير موجهة (مثل سقراط إنسان)، – وقضايا ضرورية (مثل من الضروري أن يكون المطر قد نزل).

وأضاف المناطقة القضايا الممكنة (مثل من الممكن أن يكون القطار قد وصل). ثم أضاف مناطقة العصور الوسطى جهة رابعة هي جهة الامتناع فأصبحت الجهات أربعا. وهي ما يُعبر عنه بالمربع المنطقي، وهذه الجهات هي: جهة الإمكان، وجهة الجواز، وجهة الضرورة، وجهة الامتناع[§§§§].

---

†††† هذا ما تعارف عليه الجمهور من الأصوليين، ينظر الغزالي: المستصفى، 1 / 65.

‡‡‡‡ ينظر، الجابري محمد عابد: اللفظ والمعنى في البيان العربي. ص 54.

وكذا: عبد العزيز لعمول: مبحث المقولات في فلسفة ابن رشد، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط 1، 2016، ص 54.

§§§§ يراجع، محمود يعقوبي: دروس في المنطق الصوري، د م ج، الجزائر، 2009، ص 78.

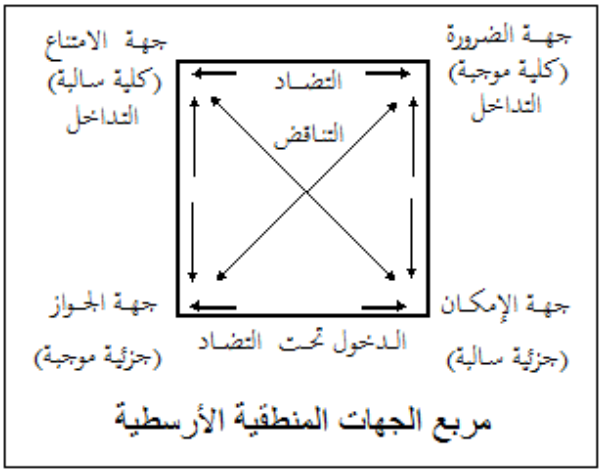

مربع الجهات المنطقية الأرسطية

ويتبين من خلال هذا المربع كيف تتفاعل الأحكام الصحيحة والخاطئة فيما بينها، وكيف يسعى المنطقي إلى إصدار الحكم من خلال تحديد النطاق الأوسع والنطاق الأضيق، وبالتالي – وعلى سبيل المثال – فإن ما ينطبق على النطاق الأوسع من حكم (الصحة والخطأ) فإنه ينطبق بالضرورة على النطاق الأضيق.

كما يتبين من الأحكام التي تصدر عن المربع المنطقي أنها أحكام ثنائية الأبعاد حتى وإن أضاف المناطقة الجهتين الثالثة والرابعة، وهذا لأن الحكم في هذا المربع لا يعدو أن يكون بالصحة أو الخطأ وهذا يقتضي ثنائية الوجوب والامتناع، فإذا كان صحيحا في جهة ما فهذا يقتضي أنه – وبالضرورة – خطأ في الجهة الأخرى، فإذا كانت عبارة (كل الجامعات في العالم متطوّرة) عبارة خاطئة فإنه وبالضرورة أن تكون في الجهة الأخرى (ليست كل الجامعات في العالم متطورة)، وليس هنالك احتمال ثالث، وهذا ما يعرف في عرف المناطقة بمبدأ الاستثناء الثالث (أو الثالث المرفوع[*****]) ويعني أن صدق قضية أو صدق نقيضتها يقتضي ألا مكان لقضية أخرى بينهما، وهو بذلك "امتناع صدق الوسط القائم بين نقيضين"[†††††].

4. 3 الجهات المنطقية عند النحاة

وصل عدد الجهات عند بعض النحاة في دراستهم للنظام البياني للغة العربية إلى ثمان هي: الوجوب، والامتناع، والجواز، والحسن، والقبح، والضّعف، ومخالفة الأولى، والرّخصة (وهي خاصّة بالشّعر). ومن الأمثلة عن الجهات عند النّحاة ما يلي:

[*****] المعجم الفلسفي: جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982، ص 126/1.
[†††††] فاروق عبد المعطي، نصوص ومصطلحات فلسفية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993، ص 213.

– جهة الوجوب: مثل مواضع وجوب إضمار (أن) بعد الحروف التالية: (لام) الجحود، (أو) التي بمعنى (إلى) أو (إلا)، (حتى) التي بمعنى (كي) أو (إلى)، (فاء) السببية، (واو) المعيّة‡‡‡‡‡.

– جهة الامتناع: مثل امتناع ظهور حركة الرفع أو النصب في الاسم المرفوع أو المنصوب المتصل بياء المتكلم§§§§§.

– جهة الجواز: مثل مواضع جواز إضمار (أن) بعد الحروف التالية: لام التعليل، لام النتيجة، حروف العطف: (الواو، الفاء، ثم، أو)******.

– جهة الحُسن†††††† مثل الكلام الذي لا يستسيغه العقل من جهة معناه وتكون تركيبته سليمة من الجهة النحوية.

مثل (أتيتك أمس).

– جهة القبح: مثل الكلام الذي لا يُقبل ترتيب كلماته من الجهة النحوية مثل (قد زيد رأيت)، وإن استقام لفظها‡‡‡‡‡‡.

– جهة الرّخصة: مثل قصر الممدود أو مدّ المقصور أو وصل همزة القطع أو قطع همزة الوصل أو غيرها من الضرورات المرخص للشعر إتيانها§§§§§§.

– جهة مخالفة الأولى: مثل "الانتصاب بالمخالفة – كما يرى الفرّاء – متسبّب عن مخالفة الفعل الثّاني للأوّل في قولنا: لأقتلنّ الكافر أو يسلم، في كونه لا يشاركه في المعنى ولا هو معطوف عليه"*******، ومثل "لأفضحنّ الفاسد أو يصلح من نفسه.".

هذه جهات متداولة في كتب النحاة مثل: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وشرح ابن عقيل. وغيرهما.‡‡‡‡‡

نفسه.§§§§§

نفسه.******

يراجع موضوع مستحسن الزّحاف وقبيحه في: المتوسط الكافي في العروض والقوافي، موسى بن محمد †††††† الأحمدي نويوات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط: 3، 1983، ص 114 و126 مثلا.

دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند القبيح ينظر: جزاء محمد حسن المصاورة: الاستعمال اللغوي‡‡‡‡‡‡ سيبويه، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة مؤتة، الأردن، عدد 25 ، 2015، ص 111. ومحمد عابد الجابري. اللفظ والمعنى في البيان العربي. ص 24.

ينظر: الأحمدي موسى بن محمد نويوات: المتوسط الكافي في العروض والقوافي، دار البصائر للنشر §§§§§§ والتوزيع، ط 1، 2009 ص 401 وما بعدها.

محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ت، ******* ص 78.

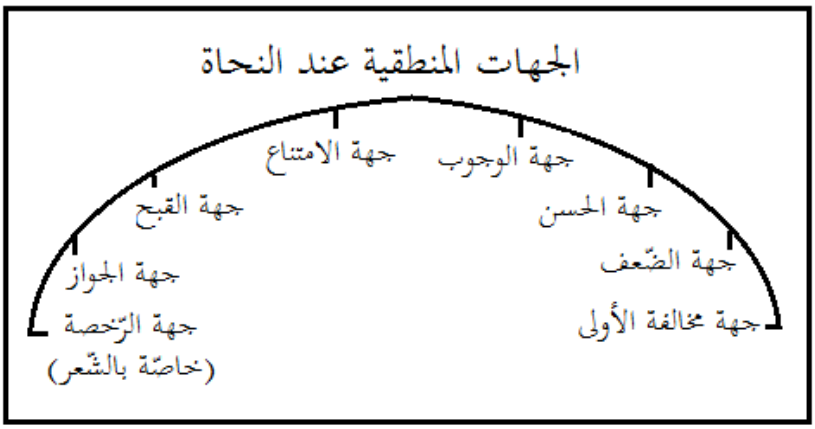

يتبيّن من خلال هذه الجهات أن النحاة رسموا لأنفسهم غاية هي الكشف عن وجوه السلامة في الاستعمال اللغوي أو الانحراف عن الصواب، ومن هنا فإنه يبدو من الوهلة الأولى أن الجهات عند النحاة تكتسي بعدا معياريا، بغض النظر عن الاختلاف بين مفهوم المعيارية عند النحاة العرب والبنيوية السوسيرية التي تجعل من المعيارية قاتلة للغة.

4. 4 الجهات المنطقية عند الأصوليين:

بالعودة إلى الجهات عند الأصوليين فإن الأحناف اتخذوا لأنفسهم جهات سبعة، هي:

- جهة الفرض: وهي جهة التكليف على وجه الإلزام وينبغي للتكليف أن يكون ذا دلالة قطعية من الكتاب أو السنة المتواترة.
- جهة الوجوب: وهي جهة طلب الفعل طلبا جازما واستدل عليه بدليل ظنّي كخبر الآحاد أو القياس.
- جهة التحريم: وهي جهة طلب الكف عن الفعل طلبا جازما واستدل عليه بدليل قطعي من الكتاب أو السنة المتواترة.
- جهة الكراهة التحريمية: وهي جهة طلب الكف عن الفعل واستدل عليه بدليل ظنّي كالقياس أو السنة غير المتواترة.
- جهة الكراهة التنزيهية: وهي جهة طلب الكفّ عن الفعل طلبا غير جازم.
- جهة الإباحة: وهي جهة ما لم يطلب الشّارعُ فعله ولا الكفّ عنه.

– جهة النّدب: ويتم بصيغة طلبيّة دالة عليه، إذ تأتي الصيغة غيرَ دالة على الطّلب الجازم، وإنما توحي وتنبئ بالأفضلية فقط. مثل قوله – صلى الله عليه وسلم – "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل"†††††††.

" وأساس هذا الاختلاف هو نظرة الأحناف والجمهور إلى الأدلة، حيث يرى الأحناف أن ما كان دليله قطعيا – سندا ودلالة – سواء بالطلب الجازم، أو الكف الجازم كان فرضا أو حراما، أما ما كان دليله ظنّيا – مع الطلب الجازم أو الكفّ الجازم – كان واجبا أو مكروها كراهة تحريمية، ومنه نشأ النوعان الزائدان عن الأنواع الخمسة لدى الجمهور"‡‡‡‡‡‡‡.

ويتمكن الأصوليون من تحديد الجهة من خلال العلامات الدّالة عليها، وقد فَصّلوا في هذه العلامات، فمنها ما هو لغويّ ومنها ما هو غير لغويّ.

فمن أمثلة الأدلة اللّغوية على الجهة:

– وجود ما يدل على الوجوب مثل دلالة الأمر بصيغة العبارة لعدم وجود قرينة صارفة مثل (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ) البقرة 43.

– اللفظ الدال على الحُرمة دلالة جازمة، بحيث لا يدع مجالا للشك في عدم التحريم. مثل قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ و بَنَاتُكُمْ...﴾ النساء 22.

– وجود القرينة اللّفظيّة الدالة على النّدب، الصّارفة عن الوجوب مثل قوله تعالى: ﴿يا أَيها الّذينَ آمنوا إذا تَدَايَنْتُمْ بدَينٍ إلى أَجَلٍ مسَمّىً فاكْتُبوه﴾ البقرة: 282، وفي نفس الآية قال: ﴿فإن أَمنَ بعْضُكُمْ بعضاً فَلْيؤَدِّ الذي اؤْتُمِنَ أَمانَتَهُ﴾ البقرة 283.

ومن الأدلة غير اللغوية على الجهة:

– الاستدلال على النّدب بعدم مواظبة النّبي – صلى الله عليه وسلم – على الفعل، حيث فعله – مرة أو مرّتين دون المواظبة عليه يوحي بأنه غير مُلزِم، ومن ثمة لم يكن واجبا بل هو مندوب§§§§§§§.

– عدم ترتيب العقوبة على الفعل يدل على الندب، فمجيئه بصورة الطّلب، القصد منه هو الترغيب في الفعل فقط********.

رواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني وأحمد والنسائي عن سمرة.†††††††

محمد محدة: مختصر أصول الفقه الإسلامي، شركة الشهاب , الجزائر. ط 4. 1990. ص 330.‡‡‡‡‡‡‡

ينظر، محمد محدة. أصول الفقه الإسلامي. ص340.§§§§§§§

نفسه.********

إن الدّارس للعلاقة التي تربط بين الجهات عند الأصوليين يجد أنّها علاقة تدرّج صعودا أو نزولا، فمن جهة الواجب ينزل الحكم الشّرعي تدريجيا إلى جهة المندوب، فالمباح، فالمكروه، فالحرام، ومن جهة الحرام يصعد الحكم الشّرعي تدريجيّا إلى جهة المكروه فالمباح فالمندوب فالواجب.

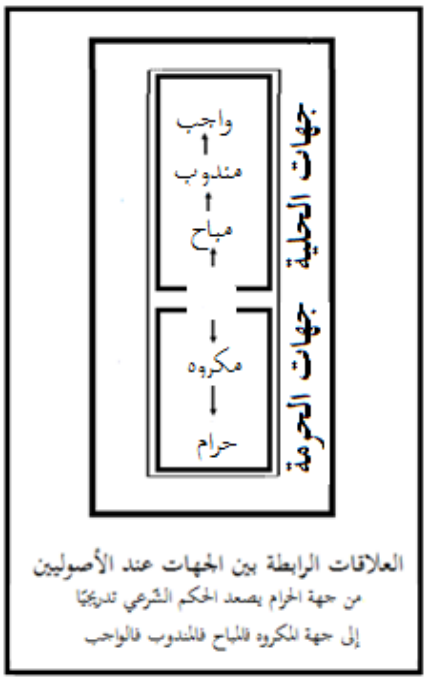

شكل توضيحي لعلاقات الجهات عند الأصوليين

ويمكن أن نستنتج العلاقات بين هذه الجهات من خلال الشكل التالي:

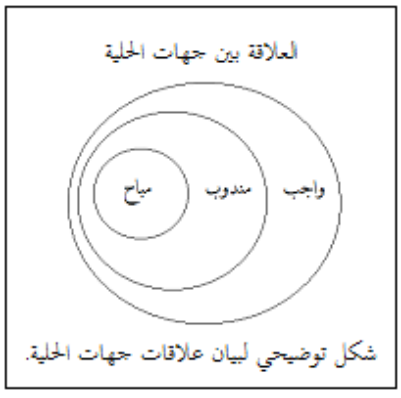

ونستنتج من العلاقة بين جهات الحِلّية ما يلي:

- كل واجب هو مندوب ومباح. (علاقة احتواء).
- كل مندوب هو مباح. (علاقة احتواء).

– ليس كل مندوب واجبا. (علاقة جزء بالكل).
– ليس كل مباح مندوبا. (علاقة جزء بالكل).

شكل توضيحي لعلاقات جهات التحريم.

نستنتج من العلاقة بين جهات التحريم ما يلي:
– كل حرام هو مكروه. (علاقة احتواء).
– ليس كل مكروه حراما. (علاقة جزء بالكل).
وهذا النوع من التّسلسل المنطقي يرتكز على أساس الهوية الفطرية في الإنسان.
ونستنتج من العلاقة بين جهات الحلية وجهات التحريم ما يلي:
– العلاقة بين الواجب والحرام هي علاقة تضاد كلّي، فالأول أمر والثاني نهي.
– العلاقة بين المكروه والمباح هي الدّخول تحت التضاد. فالأول درجته دنيا في الحرمة والثاني درجة دنيا في الحلية. وإن هذا لا يعني وجود تطابق بين الجهات عند الأصوليين والجهات عند الأرسطيين.

خاتمة:

عرف المنطق عند علماء الأصول طفرة حقيقية في مسار التفكير البشري في زمن قياسي مقارنة مع ما حدث من تطور للفكر البشري عبر العصور وللمسار الزمني للحضارات عبر الأحقاب والأزمنة، ويعود الفضل في ذلك أساسا إلى تشبع علماء الأصول بالفكر الإسلامي من جهة وبمنطق اللغة العربية من جهة أخرى. ومن بين تجليات عبقرية علماء الأصول في وضعهم لمنطقهم الخاص بعلمهم نجد الاهتمام بالجهات المنطقية التي أولوها عناية خاصة جعلت منها جهات متميزة ومختلفة عن جهات الفكر الآخر في الآن ذاته. يتجلى ذلك من خلال عملين في آن واحد هما الكشف عن الجهات المنطقية

الأصولية ومقارنة هذه الجهات بجهات العلوم السائدة في زمن التأسيس للعلم؛ وهذا ما سعينا أن نقوم به في هذا المقال، وما التوفيق إلا من الله العلي القدير.

مصادر ومراجع:

- الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله: التلخيص في أصول الفقه، تح محمد حسن محمد حسن إسماعيل، 2017، دار الكتب اللبنانية، بيروت، لبنان.
- الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، د ت، د ط.
- صليبا جميل: المعجم الفلسفي ، 1982، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.
- الغزالي، أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، دار الفكر، د ت.
- فاروق عبد المعطي، نصوص ومصطلحات فلسفية، 1993، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د ت، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- لعمول، عبد العزيز، مبحث المقولات في فلسفة ابن رشد، ط 1، 2016، دار الفارابي، بيروت، لبنان.
- محدة، محمد، مختصر أصول الفقه الإسلامي، ط 4، 1990، شركة الشهاب، الجزائر.
- نويوات، موسى بن محمد الأحمدي، المتوسط الكافي في العروض والقوافي، 1983، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط 3.
- نويوات، الأحمدي موسى بن محمد: المتوسط الكافي في العروض والقوافي، ط 1، 2009، دار البصائر للنشر والتوزيع.
- يعقوبي محمود، دروس في المنطق الصوري، 2009، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

المجلات:

- الجابري، محمد عابد، اللفظ والمعنى في البيان العربي ، مجلة فصول، عدد1 ، 1985 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
- المصاورة، جزاء محمد حسن: الاستعمال اللغوي القبيح دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 25، 2015 ، جامعة مؤتة، الأردن.

مراجع أجنبية:

1. Arnold Reymond : Les principes de la logique et la critique contemporaine, 1957, Librairie philosophique J. Vrin, Paris, France.
2. Jean-Rémi Lapaire: Wilfrid Rotgé, Linguistique et grammaire de l'anglais, 2002, Presses universitaires du miraille, Toulouse, France.